وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الخميس، ١٤ سبتمبر ٢٠٢٣

أخبار الطاقة

تمديد تخفيضات أوبك+ لنهاية 2023 يضيق سوق النفط بشكل حاد

الرياض

قالت وكالة الطاقة الدولية أمس الأربعاء إن تمديد تخفيضات الإمدادات من جانب أوبك+ حتى نهاية عام 2023 سيتسبب في عجز كبير في السوق خلال الربع الرابع، مع التزامها بتقديراتها لحجم الإنتاج العالمي ونمو الطلب هذا العام والعام المقبل.

وبدأت أوبك وحلفاؤها، المعروفون باسم أوبك+، في تقييد الإمدادات في 2022 لدعم السوق. وفي هذا الشهر، تجاوز سعر خام برنت 90 دولارًا للبرميل للمرة الأولى هذا العام بعد أن مددت السعودية وروسيا تخفيضاتهما مجتمعة البالغة 1.3 مليون برميل يوميًا حتى نهاية العام.

وقيود الإنتاج التي يفرضها أعضاء أوبك+ بأكثر من 2.5 مليون برميل يوميا منذ بداية 2023 يقابلها حتى الآن ارتفاع الإمدادات من المنتجين خارج التحالف، بما في ذلك الولايات المتحدة والبرازيل وإيران التي لا تزال تخضع للعقوبات.

وقالت الوكالة في تقريرها الشهري عن النفط: «لكن اعتبارا من سبتمبر فصاعدا، فإن خسارة إنتاج أوبك + ستؤدي إلى نقص كبير في الإمدادات خلال الربع الرابع». ومع ذلك، قالت الوكالة إن عدم وجود تخفيضات في بداية العام المقبل من شأنه أن يحول الميزان إلى فائض، مشددة على أن المخزونات ستكون عند مستويات منخفضة بشكل غير مريح، مما يزيد من خطر حدوث موجة أخرى من التقلبات في بيئة اقتصادية هشة.

وتشير التوقعات الجديدة الصادرة عن وكالة الطاقة الدولية إلى أن الطلب العالمي على النفط سيبلغ ذروته خلال العقد الحالي، وافترض فاتح بيرول، المدير التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية، أن «عصر النمو الذي يبدو بلا هوادة» للطلب على الوقود الأحفوري هو في بداية النهاية، وتشير توقعات الطاقة العالمية الصادرة عن مجموعة الطاقة في أكتوبر إلى نقطة تحول تاريخية وشيكة.

وقال بيرول: «استنادًا فقط إلى إعدادات السياسات الحالية من قبل الحكومات في جميع أنحاء العالم -حتى بدون أي سياسات مناخية جديدة- من المتوقع أن يصل الطلب على كل نوع من أنواع الوقود الأحفوري الثلاثة إلى ذروته في السنوات المقبلة»، «وهذه هي المرة الأولى التي تظهر فيها ذروة الطلب على كل نوع من أنواع الوقود هذا العقد في وقت أبكر مما توقعه كثير من الناس».

وأوضح المسؤول التنفيذي أن ذروة الطلب على الطاقة تعني أيضًا ذروة انبعاثات الغازات الدفيئة. وإن الطفرة في تكنولوجيات الطاقة النظيفة، بما في ذلك السيارات الكهربائية، سوف تبشر بعصر أكثر كفاءة في استخدام الطاقة، فقد شهدت الصين، على سبيل المثال، تحولات بنيوية، حيث خصص صناع السياسات المزيد من الموارد للطاقة المتجددة والنووية. ويشير ذلك، بالإضافة إلى تباطؤ الاقتصاد، إلى تراجع الطلب على الفحم بالنسبة لأكبر مستهلك للفحم في العالم، وفقا لوكالة الطاقة الدولية.

وقال بيرول: «العصر الذهبي للغاز، الذي أطلقنا عليه عام 2011، يقترب من نهايته، مع توقع تراجع الطلب في الاقتصادات المتقدمة في وقت لاحق من هذا العقد»، «وهذا نتيجة لتفوق مصادر الطاقة المتجددة بشكل متزايد على الغاز لإنتاج الكهرباء، وظهور المضخات الحرارية وتحول أوروبا المتسارع بعيدا عن الغاز بعد الغزو الروسي لأوكرانيا».

ومن المؤكد أن الانخفاض المتوقع في الطلب على النفط والغاز والفحم لن يكون كافياً للحد من الانحباس الحراري العالمي بحيث لا يتجاوز 1.5 درجة مئوية، من وجهة نظر وكالة الطاقة الدولية. ولا تزال العقبات قائمة، وسيظل لزاماً على الحكومات أن تضغط من أجل المزيد من التدخلات في سياسات الطاقة.

بالإضافة إلى ذلك، لن يكون الانخفاض في الطلب خطيًا. وقال بيرول إن الطلب على الوقود الأحفوري قد يصل إلى ذروته من الناحية الهيكلية، ولكن ستظل هناك طفرات وثبات في الطريق إلى الانخفاض. وفي الوقت نفسه، ارتفع سعر خام برنت، وهو معيار النفط العالمي، الأسبوع الماضي فوق 90 دولارًا للبرميل للمرة الأولى منذ 10 أشهر. ويوم الثلاثاء، ارتفع السعر فوق 91 دولارًا للبرميل.

إلى ذلك، ستفرج الولايات المتحدة عن 6 مليارات دولار من عائدات النفط الإيرانية المجمدة كجزء من صفقة إطلاق سراح خمسة سجناء أميركيين. وتهدف الصفقة إلى تخفيف التوترات بين البلدين، والمساعدة في استعادة الاتفاق النووي الإيراني. وفقدت إيران إمكانية الوصول إلى إيرادات بقيمة عشرات المليارات بعد انسحاب إدارة ترامب من الاتفاقية.

وذكرت مصادر البيت الابيض أن إدارة بايدن أشارت إلى نيتها تجميد 6 مليارات دولار من أموال النفط الإيرانية، إلى جانب خطط لإطلاق سراح خمسة سجناء إيرانيين. وتأتي هذه الجهود في إطار حملة أميركية لتخفيف التوترات بين البلدين، وتأتي في أعقاب قيام طهران بنقل خمسة سجناء أميركيين من سجن إيفين إلى الإقامة الجبرية. ومن المرجح أن يتم تبادل الأسرى بعد أن يصبح مبلغ الـ 6 مليارات دولار متاحاً لإيران، المحتجزة حالياً في كوريا الجنوبية.

ونقلا عن مسؤول بوزارة الخارجية، «وافقت الولايات المتحدة على السماح بتحويل الأموال من كوريا الجنوبية إلى حسابات مقيدة في مؤسسات مالية في قطر، والإفراج عن خمسة مواطنين إيرانيين محتجزين حاليا في الولايات المتحدة لتسهيل إطلاق سراح خمسة مواطنين أميركيين محتجزين في إيران». وعلى سبيل التحذير، قال المسؤولون الأميركيون إن أموال النفط ستكون متاحة فقط لشراء السلع الإنسانية. وتم تجميد الأصول في عام 2018، بعد انسحاب إدارة ترمب من الاتفاق النووي الإيراني. ونتيجة لذلك، فقدت إيران إمكانية الوصول إلى مليارات الدولارات من عائدات النفط الموجودة في عدد من البنوك المركزية.

وجعل الرئيس جو بايدن من استعادة الاتفاق هدفا رئيسا للسياسة الخارجية. ويهدف اتفاق 2015 إلى تقييد قدرة إيران على تطوير أسلحة نووية مقابل تخفيف العقوبات. وعلى الرغم من تعثر الجهود المبذولة في هذا الشأن إلى حد كبير، فإن تبادل السجناء قد يساعد في تقليل التوترات بما يكفي لدفع الحوار حول البرنامج. وتم إخطار الكونجرس رسميًا بالصفقة المخطط لها يوم الاثنين، ومن المتوقع أن يقدم مسؤولو بايدن إحاطة للمشرعين في وقت لاحق من هذا الأسبوع.

في وقت، من المرجح أن ترتفع أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة بأكبر وتيرة في 14 شهرا في أغسطس وسط ارتفاع في تكلفة البنزين، لكن الارتفاع المعتدل المتوقع في التضخم الأساسي قد يشجع مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) على إبقاء أسعار الفائدة دون تغيير في المرة القادمة. الأربعاء.

وسيتم نشر تقرير أسعار المستهلك من وزارة العمل يوم الأربعاء قبل أسبوع من قرار بنك الاحتياطي الفيدرالي بشأن سعر الفائدة. ويأتي ذلك في أعقاب بيانات هذا الشهر التي أظهرت تراجعًا في ظروف سوق العمل في أغسطس.

ومن المرجح أن تكون الأسعار خارج فئتي الغذاء والطاقة المتقلبتين، أو ما يسمى بالتضخم الأساسي، منخفضة للشهر الثالث على التوالي، مع توقع أن تكون الزيادة على أساس سنوي هي الأصغر منذ ما يقرب من عامين.

وقال سام بولارد، كبير الاقتصاديين في ويلز فارجو في شارلوت بولاية نورث كارولينا: «ستكون الصورة مختلطة، مع ارتفاع التضخم الرئيسي بسبب ارتفاع أسعار البنزين وبقاء التضخم الأساسي تحت السيطرة». «وسوف يشجع بنك الاحتياطي الفيدرالي استمرار الاتجاه المعتدل في التضخم الأساسي، لكنه لا يزال مرتفعًا للغاية.»

ومن المرجح أن يرتفع مؤشر أسعار المستهلكين بنسبة 0.6 ٪ الشهر الماضي، وفقًا لمسح أجرته رويترز للاقتصاديين. وسيكون ذلك أكبر مكسب منذ يونيو 2022 وسيتبع تقدمين شهريين متتاليين بنسبة 0.2 ٪.

وتسارعت أسعار البنزين في أغسطس، حيث بلغت ذروتها عند 3.984 دولارًا للغالون في الأسبوع الثالث من الشهر، وفقًا لبيانات من إدارة معلومات الطاقة الأميركية. وذلك مقارنة بـ 3.676 دولارات للغالون خلال نفس الفترة من شهر يوليو.

ومن المتوقع أن تستمر أسعار المواد الغذائية في الارتفاع بوتيرة معتدلة. وفي الـ 12 شهرًا حتى أغسطس، من المتوقع أن يرتفع مؤشر أسعار المستهلكين بنسبة 3.6 % بعد ارتفاعه بنسبة 3.2 % في يوليو. وفي حين أن ذلك يمثل الشهر الثاني على التوالي من ارتفاع التضخم السنوي، فقد انخفضت أسعار المستهلكين على أساس سنوي من ذروتها البالغة 9.1 % في يونيو 2022. ولدى بنك الاحتياطي الفيدرالي هدف تضخم بنسبة 2 %.

ومن المتوقع أن يرتفع مؤشر أسعار المستهلك الأساسي، باستثناء الغذاء والطاقة، بنسبة 0.2 ٪ للشهر الثالث على التوالي وسط انخفاض أسعار السيارات والشاحنات المستعملة. وعلى الرغم من استمرار ارتفاع الإيجارات، إلا أن الاتجاه بدأ يهدأ ومن المتوقع حدوث المزيد من التباطؤ مع ظهور المزيد من المباني السكنية في السوق.

وفي الـ 12 شهرًا حتى أغسطس، من المتوقع أن يرتفع مؤشر أسعار المستهلكين الأساسي بنسبة 4.3 %. وسيكون ذلك أقل ارتفاع على أساس سنوي منذ سبتمبر 2021 وسيتبع زيادة بنسبة 4.7 ٪ في يوليو.

وتتوقع الأسواق المالية بأغلبية ساحقة أن يترك بنك الاحتياطي الفيدرالي سعر الفائدة دون تغيير يوم الأربعاء المقبل. ومنذ مارس 2022، رفع البنك المركزي الأميركي سعر الفائدة القياسي لليلة واحدة بمقدار 525 نقطة أساس إلى النطاق الحالي الذي يتراوح بين 5.25 % و5.50 %.

ويعتقد بعض الاقتصاديين أن مخاطر التضخم تميل إلى الاتجاه الصعودي، مشيرين إلى ارتفاع تكاليف التأمين، وخاصة بالنسبة للسيارات. من المتوقع أن ترتفع تكاليف التأمين الصحي في تقرير مؤشر أسعار المستهلك اعتبارًا من أكتوبر بعد أن أعلن مكتب إحصاءات العمل التابع لوزارة العمل، والذي يجمع التقرير، مؤخرًا عن تغييرات في منهجيته لقياس هذه التكاليف.

وقال روني ووكر، الخبير الاقتصادي في بنك غولدمان ساكس: «في ظل توقعاتنا الجديدة للتأمين الصحي لمؤشر أسعار المستهلك، ما زلنا نتوقع أن يتسارع مؤشر أسعار المستهلك الأساسي وخاصة الخدمات الأساسية مثل تضخم الإسكان في الأشهر المقبلة ولكن سيتباطأ بسرعة أكبر في الربيع المقبل».

النفط يقترب من أعلى مستوياته في 10 أشهر وسط تشديد رهانات العرض

الرياض

ارتفع النفط أمس الأربعاء، متماسكا قرب أعلى مستوى في عشرة أشهر الذي بلغه خلال التعاملات باليوم السابق، حيث وازنت السوق مخاوف الإمدادات بشأن إنتاج ليبيا وتخفيضات أوبك + مع الرياح المعاكسة للاقتصاد الكلي العالمي.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت ثمانية سنتات، بما يعادل 0.1 بالمئة، إلى 92.14 دولارا للبرميل بحلول الساعة 0630 بتوقيت جرينتش، في حين زاد خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 13 سنتا، أو 0.2 بالمئة، إلى 88.97 دولارا للبرميل. وارتفع الخامان القياسيان نحو 2% يوم الثلاثاء ليغلقا عند أعلى مستوياتهما منذ نوفمبر 2022.

وقال ساتورو يوشيدا، محلل السلع الأولية لدى راكوتين للأوراق المالية: «توقعات الطلب الصاعد من قبل أوبك وإدارة معلومات الطاقة الأمريكية بانخفاض مخزونات النفط العالمية عززت آراء السوق بشأن تقليص الإمدادات في المستقبل».

وأضاف أن أنباء قيام ليبيا العضو في أوبك بإغلاق أربعة من محطات تصدير النفط الشرقية بسبب عاصفة مميتة ساهمت أيضا في دعم أسعار النفط. وقال يوشيدا: «لكن المزيد من المكاسب قد تكون محدودة حيث أن هناك أيضًا ضغوطًا هبوطية من المخاوف المستمرة بشأن ضعف الطلب في الصين».

وتمسكت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) بتوقعاتها لنمو قوي في الطلب العالمي على النفط في عامي 2023 و2024، مشيرة إلى مؤشرات على أن أداء الاقتصادات الكبرى أفضل من المتوقع على الرغم من الرياح المعاكسة مثل ارتفاع أسعار الفائدة وارتفاع التضخم. وفي ظل شح الإمدادات، مددت السعودية وروسيا الأسبوع الماضي تخفيضات طوعية للإمدادات بإجمالي 1.3 مليون برميل يوميا حتى نهاية العام، ومن المتوقع أن ينخفض إنتاج النفط الروسي بنسبة 1.5% إلى 527 مليون طن متري (10.54 ملايين برميل يوميا) هذا العام، حسبما ذكرت صحيفة إزفستيا يوم الأربعاء نقلا عن مقابلة مع وزير الطاقة نيكولاي شولغينوف.

في غضون ذلك، قالت إدارة معلومات الطاقة إن من المتوقع أن تنخفض مخزونات النفط العالمية بنحو نصف مليون برميل يوميا في النصف الثاني من عام 2023، مما يتسبب في ارتفاع أسعار النفط مع متوسط سعر برنت 93 دولارا للبرميل في الربع الرابع.

وتم تداول العقود الآجلة لخام برنت للشهر الأول عند مستوى مرتفع يصل إلى 4.68 دولارات للبرميل فوق تلك العقود للتسليم بعد ستة أشهر يوم الثلاثاء، وهو فارق شوهد آخر مرة في نوفمبر من العام الماضي، مما يشير إلى ضيق المعروض في السوق على المدى القريب.

لكن مخزونات الولايات المتحدة من النفط الخام ونواتج التقطير والبنزين ارتفعت الأسبوع الماضي، وفقا لمصادر في السوق نقلا عن أرقام معهد البترول الأمريكي يوم الأربعاء. وارتفعت مخزونات الخام بنحو 1.2 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في الثامن من سبتمبر، مقابل توقعات المحللين بانخفاض قدره نحو 1.9 مليون برميل. وارتفعت مخزونات البنزين بنحو 4.2 ملايين برميل، بينما ارتفعت مخزونات نواتج التقطير بنحو 2.6 مليون برميل.

وتنتظر السوق أيضًا بيانات التضخم الأمريكية، مع توقع زيادة مؤشر أسعار المستهلكين الأساسي على أساس سنوي إلى 4.3% في أغسطس من زيادة 4.7% في يوليو. وسوف يركز المستثمرون على ما إذا كانت قراءة التضخم الأساسي الأضعف ستكون كافية للاحتياطي الفيدرالي لإبقاء أسعار الفائدة ثابتة في العام المقبل.

وقالت انفيستنق دوت كوم، ارتفعت أسعار النفط في التعاملات الآسيوية يوم الأربعاء، لتقترب من أعلى مستوى لها خلال 10 أشهر، حيث توقعت منظمة أوبك تقلص الإمدادات، على الرغم من أن التوقعات ببيانات التضخم الرئيسة في الولايات المتحدة وعلامات زيادة المخزونات أبقت المكاسب محدودة.

الأسعار في أعلى مستوياتها

وارتفعت أسعار النفط الخام بشكل حاد يوم الثلاثاء، لتصل إلى أعلى مستوياتها لهذا العام بعد تقرير شهري صادر عن منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) ذكر أن أسواق النفط ستشهد المزيد من التشدد هذا العام وسط طلب قوي وانخفاض الإنتاج.

وجاءت هذه التوقعات بعد أسبوع واحد فقط من إعلان السعودية وروسيا - وهما من أكبر منتجي النفط في العالم - عن تخفيضات أكبر من المتوقع في الإمدادات للفترة المتبقية من عام 2023.

وقد أدت هذه الخطوة إلى تحقيق مكاسب حادة في أسعار النفط، ومن المتوقع أن تبقيها ثابتة في الأشهر المقبلة. ويشير تعطل الإمدادات في ليبيا بسبب عاصفة مدمرة أيضا إلى شح الأسواق في المدى القريب، في حين قالت كازاخستان إنها ستخفض إنتاجها اليومي من النفط للصيانة.

لكن على صعيد الطلب، أشارت بيانات المخزونات الأميركية إلى أن استهلاك الوقود في أكبر اقتصاد في العالم ربما يتراجع بعد موسم صيفي قوي. وأظهرت بيانات من معهد البترول الأمريكي أن مخزونات النفط الخام الأمريكية ارتفعت على الأرجح بمقدار 1.2 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 8 سبتمبر، متجاوزة توقعات السوق بانخفاض قدره 2 مليون برميل، وأظهرت البيانات أيضًا زيادة في مخزونات البنزين بأكثر من 4 ملايين برميل، وارتفاعًا بمقدار 2.6 مليون برميل في نواتج التقطير، وذلك مع انتهاء موسم الصيف المزدحم بالسفر. وعادة ما تمثل عطلة عيد العمال نهاية موسم الصيف.

وعادة ما تبشر بيانات معهد البترول الامريكي بقراءة مماثلة من البيانات الحكومية، والتي من المقرر صدورها في وقت لاحق من اليوم. ويتوقع المحللون سحب مخزون قدره 2.3 مليون برميل، بعد سحب ما يقرب من 6 ملايين برميل في الأسبوع السابق.

وتنتظر الأسواق أيضًا بيانات التضخم الرئيسية لمؤشر أسعار المستهلك الأمريكي في وقت لاحق من اليوم، والتي من المتوقع أن تظهر أن التضخم من المحتمل أن يتسارع في أغسطس، وسط ارتفاع أسعار الوقود.

وأي علامات على التضخم الثابت تعطي الاحتياطي الفيدرالي المزيد من الزخم لرفع أسعار الفائدة - وهو السيناريو الذي يمكن أن يؤثر على النشاط الاقتصادي ويؤثر على الطلب على النفط في الأشهر المقبلة. ومن المقرر أن يتخذ بنك الاحتياطي الفيدرالي قرارًا بشأن أسعار الفائدة الأسبوع المقبل، وتشير التوقعات المتشددة للاحتياطي الفيدرالي أيضًا إلى ارتفاع الدولار، مما قد يحد من أي مكاسب أخرى في أسعار النفط. وحامت العملة الأمريكية دون أعلى مستوياتها في ستة أشهر يوم الأربعاء.

وقال محللو أبحاث ايه ان زد، في مذكرة للعملاء، وصلت أسعار النفط إلى أعلى مستوياتها في عام 2023 حيث تواجه السوق ضغطًا على العرض، وسط أزمة إمدادات ناجمة عن تخفيضات الإنتاج من قبل السعودية وروسيا.

ويأتي هذا الارتفاع في الوقت الذي تظهر فيه بيانات أوبك أن الصناعة تواجه نقصا في الإمدادات قدره 3 ملايين برميل يوميا في الربع المقبل، وأعلنت السعودية وروسيا مؤخرا تمديد تخفيضات الإنتاج من جانب واحد حتى نهاية العام، مما أثار المخاوف من نقص المخزونات العالمية. هذا بالإضافة إلى تخفيضات أوبك+ المعلنة العام الماضي.

وكتب آدم تورنكويست، كبير الاستراتيجيين الفنيين لدى إل بي إل المالية، في مذكرة للمستثمرين: «الحسابات بسيطة - انخفاض العرض وارتفاع الطلب يساوي ارتفاع الأسعار». وتظهر بيانات الطلب اتجاهًا تصاعديًا، على الرغم من التعافي المتقلب في عمليات الإغلاق في الصين بعد فيروس كورونا.

وقالت وكالة الطاقة الدولية في مذكرة حديثة إن «الطلب العالمي على النفط يرتفع إلى مستويات قياسية». وقد أدى الارتفاع الأخير الذي شهده النفط على مدى ثلاثة أشهر إلى رفع التوقعات بأن التضخم قد يتسارع من جديد في المدى القريب.

وسيتم إصدار أحدث مؤشر لأسعار المستهلك يوم الأربعاء. ويتوقع الاقتصاديون أن تتسارع الأسعار بنسبة 0.6% في أغسطس مقارنة بالشهر السابق مقابل ارتفاعها بنسبة 0.2% في يوليو. ومن المتوقع أن يقفز معدل التضخم على أساس سنوي إلى 3.6%، مقابل 3.2% في يوليو.

ومن المتوقع أن يبقى مؤشر أسعار المستهلك الأساسي – الذي يستثني أسعار المواد الغذائية والطاقة – دون تغيير على أساس شهري. ومع استمرار الزخم في أسواق النفط، يقول بعض المحللين إن وصول سعر النفط إلى 100 دولار أمر غير وارد.

وواصل النفط ارتفاعه إلى أعلى مستوى له منذ 10 أشهر، حيث أدت تخفيضات الإنتاج من قبل قادة منظمة أوبك + إلى إجهاد الإمدادات العالمية، وهو الإعداد الذي من المتوقع أن يخلق أضيق سوق للنفط الخام خلال عقد من الزمن في الأشهر المقبلة.

وتظهر المكاسب بالفعل علامات على أنها تتسرب إلى أسواق الوقود، مع وصول أسعار البنزين في الولايات المتحدة إلى أعلى مستوياتها الموسمية منذ عقد من الزمن، وتجاوز سعر الديزل - الوقود العمود الفقري للاقتصاد العالمي - 1000 دولار للطن في أوروبا.

وقد تشهد أسواق النفط عجزًا قدره 3.3 ملايين برميل يوميًا في الربع الرابع، وهو السوق الأكثر تقييدًا منذ أكثر من عقد، وفقًا لتقرير صدر يوم الثلاثاء من منظمة البلدان المصدرة للبترول. وفي الوقت نفسه، تتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية عجزًا في السوق قدره 230 ألف برميل يوميًا فقط في الربع الرابع. ومن المقرر أن تصدر توقعات وكالة الطاقة الدولية يوم الأربعاء. وارتفعت الأسعار بأكثر من 25% منذ أواخر يونيو وسط طلب قوي على الوقود وتحركات السعودية وروسيا لتعزيز عائداتهما النفطية. وانخفض الدولار الأمريكي بأكبر قدر خلال شهرين تقريبًا يوم الاثنين، مما يجعل السلع المسعرة بالعملة أكثر جاذبية لمعظم المشترين. ومع ذلك، يقول المتنبئون البارزون، مثل جي بي مورغان تشيس وشركاه، إن توقعاتهم الأساسية لا تفترض أن الأسعار ستصل إلى 100 دولار للبرميل. وقالت فاندانا هاري، مؤسسة شركة فاندا إنسايتس في سنغافورة: «لقد تم استنفاد الزخم الصعودي في الوقت الحالي». «ويحتاج النفط الخام إلى إشارات جديدة لاختيار الاتجاه وقد نرى نمطًا للاحتفاظ بنحو 90 دولارًا لبرنت».

من جهته، يسعى أكبر منتج للنفط في الإمارات العربية المتحدة إلى بناء عملياته التجارية الوليدة وتحويلها إلى أعمال بمليارات الدولارات هذا العقد من خلال تعزيز وجوده في أوروبا وإفريقيا، والتوسع في أشكال أخرى من الطاقة، وفي محاولة للحاق بالمنافسين القدامى، تريد شركة بترول أبو ظبي الوطنية الاستفادة من الفجوة التي خلفها محور أوروبا من الوقود الروسي، وفقا لأشخاص مطلعين على خطط الشركة. وقالوا إنهم يسعون للحصول على عقود محددة المدة للخام والوقود المكرر والغاز الطبيعي المسال ويزودون المنطقة بهذه الكميات، وخلال العام المقبل، تستهدف أدنوك عقدين أو ثلاثة عقود طويلة الأجل لشراء الغاز الطبيعي المسال والعديد من صفقات التوريد المنفصلة مع العملاء، وسيكون التوسع في الغاز الطبيعي المسال هو التركيز الأساسي بعد أن قامت بتعيين ثلاثة تجار من ليتاسكو، وهي وحدة تابعة لشركة لوك اويل الروسية، في العام الماضي.

حماية وإصلاح الطبيعة من أجل مستقبل مستدام

الرياض

أكدت وزارة البيئة والمياه والزراعة، أن إعلان برنامج الأمم المتحدة للبيئة استضافة المملكة لفعاليات اليوم العالمي للبيئة 2024م، والذي يصادف الاحتفاء به 5 يونيو من كل عام؛ يأتي تأكيدًا لدور المملكة الريادي محليًا وإقليميًا ودوليًا في بذل الجهود وإطلاق المبادرات التي تهدف إلى المحافظة على البيئة وحمايتها، ورفع مستوى الوعي وصولًا لبيئة وموارد طبيعية مستدامة.

وأوضحت الوزارة أن الاحتفاء العام المقبل سيركز على إصلاح الأراضي وتحقيق القدرة على مقاومة الجفاف، مبينة أن المملكة ستسلط الضوء على الحاجة المُلحّة للاستثمار العالمي في السياسات والإجراءات التي ترمي إلى حماية وإصلاح الطبيعة من أجل مستقبل مستدام؛ باعتبارها البلد المضيف لفعاليات الاحتفال باليوم العالمي للبيئة لعام 2024.

ونوّهت الوزارة بضرورة تكاتف الجهود الوطنية والعالمية لتحقيق استدامة البيئة، لافتة إلى أن يوم البيئة العالمي يهدف إلى تذكير الجميع بأهمية العمل التشاركي من أجل حماية البيئة، مشيرة إلى الجهود المحلية والدولية التي تبذلها المملكة من أجل البيئة؛ ومنها إعداد الاستراتيجية الوطنية للبيئة واعتمادها، وإعداد نظام البيئة الجديد واعتماده، بالإضافة إلى إطلاق مبادرتي السعودية الخضراء والشرق الأوسط الأخضر، ومبادرات الاستراتيجية الوطنية للبيئة التي تهدف إلى تنمية كافة المجالات البيئية.

وأضافت، أن المملكة أطلقت مبادرة وطنية للتوعية البيئية، وخصصت أسبوعًا للبيئة على المستوى الوطني، كما أطلقت خمسة مراكز متخصصة في المجالات البيئية، إلى جانب إنشاء صندوق البيئة لدعم الاستدامة المالية للقطاع، وعلى المستوى الدولي، أطلقت المملكة خلال رئاستها لمجموعة العشرين 2020م؛ مبادرتين عالميتين لاستعادة الأنظمة البيئية البحرية والبرية، حازتا على إشادات دولية عديدة، هما «مبادرة إنشاء المنصة العالمية لتسريع أبحاث الشعب المرجانية» إحدى أهم النظم البيئية البحرية، و«المبادرة العالمية للحد من تدهور الأراضي والحفاظ على الموائل الفطرية البرية»، وتعنى باستعادة النظم الإيكولوجية البرية.

من جهتها، رحّبت المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة السيدة إنغر أندرسن، بالمملكة كشريك قوي في الجهود العالمية الرامية إلى إصلاح الأراضي، وتحقيق القدرة على مقاومة الجفاف، مؤكدة أن البرنامج، والمملكة باعتبارها البلد المضيف لفعاليات الاحتفال باليوم العالمي للبيئة؛ سيعملان معًا لتكثيف الجهود لإصلاح الطبيعة؛ من أجل الحفاظ على الحياة.

يُذكر أن اليوم العالمي للبيئة يُعد بمثابة الأداة الرئيسة للأمم المتحدة لتشجيع الوعي العالمي والعمل من أجل حماية البيئة، وقد أصبح هذا اليوم، الذي يُحتفل به سنويًا منذ عام 1973م، منصة حيوية لتعزيز إحراز تقدم بشأن الأبعاد البيئية لأهداف التنمية المستدامة، ويشارك في فعالياته كل عام أكثر من (150) بلدًا، بقيادة برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

السعودية الأعلى نموا .. 55.9 تريليون متر مكعب قياسية احتياطيات العرب من الغاز في 2022

الاقتصادية

ارتفعت احتياطيات الغاز المؤكدة للدول العربية (تسع دول) 1.9 في المائة أو ما يعادل 1.02 تريليون متر مكعب قياسية خلال العام الماضي، لتبلغ 55.94 تريليون متر مكعب قياسية مقابل 54.93 تريليون متر مكعب بنهاية 2021.

ووفقا لرصد وحدة التقارير في صحيفة «الاقتصادية»، استند إلى بيانات منظمة «أوبك»، جاء الارتفاع كاملا تقريبا نتيجة زيادة الاحتياطيات السعودية بنسبة 11.8 في المائة (1.01 تريليون متر مكعب قياسية)، لتبلغ 9.51 تريليون متر مكعب قياسية بنهاية 2022، مقابل 8.51 تريليون متر مكعب قياسية بنهاية 2021.

وكانت السعودية الدولة الوحيدة التي ارتفعت احتياطياتها من الغاز خلال العام الماضي، إلى جانب ارتفاع طفيف للغاية للإمارات بنحو 0.1 في المائة أو عشرة مليارات متر مكعب، فيما بقيت احتياطيات الدول السبع الأخرى كما هي.

والدول العربية التسع هي على الترتيب من حيث الاحتياطيات بنهاية 2022: قطر 23.8 تريليون متر مكعب قياسية، ثم السعودية، ثالثا الإمارات 8.2 تريليون متر مكعب، والجزائر 4.5 تريليون متر مكعب قياسية، والعراق 3.7 تريليون متر مكعب قياسية، ومصر 2.2 تريليون متر مكعب قياسية، والكويت 1.8 تريليون متر مكعب قياسية، ثامنا ليبيا 1.51 تريليون متر مكعب قياسية، تاسعا سلطنة عمان 673 مليار متر مكعب قياسية.

وشكلت احتياطيات الدول العربية 26.6 في المائة من الاحتياطيات العالمية البالغة 210.1 تريليون متر مكعب قياسية.

الـ10 الكبار

وارتفعت الاحتياطيات العالمية 2.4 في المائة، لتبلغ 210.1 تريليون متر مكعب قياسية مقابل 205.2 تريليون متر مكعب قياسية بنهاية 2021.

وتحتل المملكة المركز السادس عالميا بنهاية العام الماضي، مشكلة 4.5 في المائة من احتياطيات الغاز الطبيعي عالميا.

ومن بين أكبر عشر دول من حيث احتياطيات الغاز عالميا، كانت الولايات المتحدة والسعودية أكثر دولتين زيادة في الاحتياطيات خلال 2022، حيث زادت احتياطيات الولايات المتحدة 30 في المائة (3.8 تريليون متر مكعب قياسية).

على الجانب الآخر كانت فنزويلا الدولة الوحيدة بين الكبار التي تراجعت احتياطياتها بنحو 0.5 في المائة (30 مليار متر مكعب قياسية).

وجاء بعد الولايات المتحدة، روسيا وإيران وقطر والولايات المتحدة وتركمانستان، باحتياطيات 47.8 تريليون متر مكعب قياسية (22.7 في المائة من العالم) لروسيا، و34 تريليون متر مكعب قياسية (16.2 في المائة) لإيران، و23.8 تريليون متر مكعب قياسية (11.3 في المائة) لقطر، و16.4 تريليون متر مكعب قياسية (7.8 في المائة) للولايات المتحدة، و13.95 تريليون متر مكعب قياسية (6.6 في المائة) لتركمانستان.

وفي المركز السابع حلت الإمارات باحتياطي يبلغ 8.2 تريليون متر مكعب قياسية (3.9 في المائة من العالم)، ثامنا نيجيريا باحتياطي يبلغ 5.9 تريليون متر مكعب قياسية (2.8 في المائة من العالم)، تاسعا فنزيلا باحتياطي 5.5 تريليون متر مكعب قياسية (2.6 في المائة)، وعاشرا الجزائر بـ 4.5 تريليون متر مكعب قياسية (2.6 في المائة).

صناديق التحوط تعود إلى أسواق النفط .. تنامي الرهانات الصعودية رغم الضغوط الاقتصادية

واصلت الضغوط الصعودية تأثيرها الواسع في أسعار النفط الخام ودفعت بها إلى أعلى مستوى في عشرة أشهر، بدعم من انخفاض إنتاج «أوبك +» واتسعت وتيرة المكاسب، مع أنباء إغلاق ليبيا أربعة موانئ لتصدير النفط إثر تبعات إعصار «دانيال» الذي يضرب البلاد.

وارتفعت الأسعار بأكثر من 25 في المائة، منذ أواخر يونيو الماضي وسط طلب قوي على الوقود وتحركات السعودية وروسيا لتعزيز توازن الأسواق، كما انخفض الدولار بأكبر قدر خلال شهرين تقريبا، ما يعزز المكاسب.

وركزت التوقعات الأساسية لبنوك مثل جي بي مورجان على أنها لا تفترض أن الأسعار ستصل إلى 100 دولار للبرميل وقد نرى ميلا للاحتفاظ بمستوى 90 دولارا لخام برنت.

ويقول لـ«الاقتصادية» محللون نفطيون «إن أسعار النفط واصلت صعودها لتحقق أعلى مستوى جديد خلال عشرة أشهر، ودافعت بنجاح عن مستواها الرئيس البالغ 90 دولارا لخام برنت»، معتبرين التزام «أوبك» القوي بتوقعاتها المتفائلة للطلب العالمي على النفط في العام المقبل يوفر بعض التطمينات بشأن الاتجاه التصاعدي السائد في أسعار النفط منذ يوليو من هذا العام.

وذكروا أن خام برنت تجاوز 90 دولارا للبرميل للمرة الأولى منذ نوفمبر الماضي وارتفع خام غرب تكساس الوسيط إلى أعلى مستوى له منذ 11 شهرا أيضا بتأثير من تمديد السعودية وروسيا تخفيضاتهما في إمدادات النفط حتى نهاية العام الجاري.

وفي هذا الإطار، يقول مارتن جراف مدير شركة «إنرجي شتايرمارك» النمساوية للطاقة إنه نتيجة عقوبات الاتحاد الأوروبي على روسيا بسبب الحرب في أوكرانيا باعت الإدارة الأمريكية ما يقرب من 200 مليون برميل من النفط الخام من الاحتياطي النفطي الاستراتيجي لتجنب الضغوط التضخمية.

ولفت إلى تقارير دولية ترى أن العقوبات الواسعة لم تؤثر كثيرا في صادرات النفط الروسية، ما أدى إلى انخفاض محدود في الأسعار في فترات سابقة، لكن الآن وقبل عام واحد فقط من الانتخابات المقبلة ارتفعت الأسعار مرة أخرى وبلغ الاحتياطي الاستراتيجي للنفط أدنى مستوياته منذ 40 عاما.

ويرى سلطان كورالي المحلل الألباني ومختص شؤون الطاقة والمصارف أن صناديق التحوط تعود إلى أسواق النفط مع تنامي الرهانات الصعودية رغم الضغوط، موضحا أن الأسعار آخذة في الارتفاع خاصة الوقود حيث ارتفعت أسعار الديزل بنسبة 40 في المائة منذ شهر مايو الماضي، وفقا لبيانات «أرجوس».

وسلط الضوء على أحدث بيانات «أوبك» التي رصدت بلوغ إنتاج «أوبك» من النفط الخام 27.45 مليون برميل يوميا في أغسطس، حيث تم تسجيل زيادة قدرها 113 ألف برميل يوميا في المتوسط لإنتاج «أوبك» في أغسطس بقيادة إيران ونيجيريا في المقام الأول، مشيرا إلى زيادة إنتاج إيران من النفط إلى ثلاثة ملايين برميل يوميا تأتي رغم العقوبات الأمريكية.

ويوضح جوران جيراس مساعد مدير بنك زد إيه إف في كرواتيا أن بيانات الاقتصاد الصيني تظل هي المؤثر الأكبر في الطلب العالمي وأن انخفاض أسعار النفط الخام في بداية العام الجاري كان بمنزلة فرصة لمصافي التكرير الصينية لتخزين النفط الخام الأرخص.

وأكد أن خطة التحفيز المالي والاقتصادي في الصين عززت توقعات وآفاق الطلب في ثاني أكبر مستهلك للنفط الخام في العالم، مشيرا إلى بلوغ واردات الصين من النفط الخام 12.43 مليون برميل يوميا الشهر الماضي وهو ثالث أعلى معدل وصول يومي على الإطلاق خلال شهر واحد.

وتتفق ليندا تسيلينا مدير المركز المالي العالمي المستدام مع أن النفط يواصل ارتفاعه إلى أعلى مستوى له منذ عشرة أشهر، حيث أدت تخفيضات الإنتاج من قبل قادة منظمة «أوبك +» إلى تضييق الإمدادات النفطية العالمية وهو الأمر الذي من المتوقع أن يعزز توازن العرض والطلب ويعزز مكاسب أسواق الوقود.

ونوهت بأحدث بيانات «أوبك» التي ترى أن أسواق النفط ستشهد عجزا قدره 3.3 مليون برميل يوميا في الربع الرابع من العام الجاري وهي السوق الأكثر تقييدا منذ أكثر من عقد.

من ناحية أخرى فيما يخص الأسعار، ارتفعت أسعار النفط في تداولات أمس لتتداول قرب أعلى مستوى لها في عشرة أشهر، بدعم من توقعات الأسواق حيال انخفاض المعروض العالمي.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت تسليم نوفمبر بنسبة 0.27 في المائة، أو ما يعادل 25 سنتا، إلى 92.31 دولار للبرميل في تمام الساعة 08:17 صباحا بتوقيت مكة المكرمة.

وزادت العقود الآجلة للخام الأمريكي تسليم أكتوبر بنسبة 0.30 في المائة، أو ما يعادل 27 سنتا إلى 89.1 دولار للبرميل، بعد وصولها عند تسوية الثلاثاء إلى أعلى مستوياتها منذ نوفمبر 2022.

وساعدت أنباء إغلاق ليبيا أربعة موانئ لتصدير النفط إثر تبعات إعصار «دانيال» الذي يضرب البلاد، على تعزيز أسعار النفط خلال الجلستين الأخيرتين.

من جانب آخر، ارتفعت سلة خام أوبك وسجل سعرها 94.09 دولار للبرميل الثلاثاء مقابل 93.12 دولار للبرميل في اليوم السابق.

وقال التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» أمس «إن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء في المنظمة حقق ثاني ارتفاع له على التوالي، وإن السلة ارتفعت بنحو ثلاثة دولارات مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي الذي سجلت فيه 91.44 دولار للبرميل.

«إيني»: شمال إفريقيا سيصبح مورد الغاز الرئيس لإيطاليا خلال أعوام الاقتصادية

قال جويدو بروسكو الرئيس التنفيذي للعمليات بقطاع الموارد الطبيعية في شركة إيني الإيطالية: إن الجزائر ومصر وليبيا ستصبح البلدان الرئيسة الموردة للغاز إلى إيطاليا في الأعوام القليلة المقبلة، مضيفا أن الشركة ستستثمر بكثافة في إفريقيا في التنقيب والمشاريع الجديدة منخفضة الكربون.

تعاملت إيني، أكبر مستورد للغاز الطبيعي في إيطاليا، العام الماضي سريعا مع انخفاض إمدادات الغاز الروسي عن طريق شحن كميات أكبر من إفريقيا إلى إيطاليا، وفقا لـ«رويترز».

وجعل هذا التحول، الذي أصبح ممكنا بفضل وجود المجموعة على مدى عقود في إفريقيا، الجزائر أكبر مورد للغاز إلى إيطاليا لتحل محل روسيا.

وأضاف بروسكو خلال مقابلة صحافية أمس، «إفريقيا قارة تحتاج كثيرا من الاستثمارات في التنقيب التقليدي وقطاع الإنتاج».

وتابع أن الشركة ترى أن دور الجزائر ومصر يتنامى وربما يكون هناك دور أكبر لليبيا وعدد من دول جنوب الصحراء الكبرى، منها الكونغو وأنجولا في الأعوام القليلة المقبلة.

وفي هذا الإطار، تضخ شركة إيني استثمارات بمليارات الدولارات لضمان الصادرات إلى إيطاليا وخدمة السوق الإفريقية والاستعداد لشحن مزيد من الغاز إلى أوروبا.

وقال بروسكو: «الحقول آخذة في التناقص لكن 80 في المائة من الطلب العالمي على الطاقة لا يزال يعتمد على الوقود التقليدي، لذلك بينما تجري تنمية مصادر أنظف للطاقة، من الضروري أن يكون خفض النفط والغاز محكوما... خاصة في إفريقيا، حيث يتزايد عدد السكان وتتسارع التنمية».

وأشار إلى أن إيني هي أكبر منتج عالمي للغاز في إفريقيا، مضيفا أن أكثر من 90 في المائة من الوقود الذي استخرجته المجموعة خلال العام الماضي ذهب إلى السوق الإفريقية.

وقد تتراجع هذه النسبة خلال الأعوام القليلة الماضية في ظل زيادة إنتاج الشركة في القارة وتوافر مزيد من الغاز بما يفوق الاحتياجات الإفريقية.

وفي مصر، حيث بلغ إنتاج إيني 346 ألف برميل من المكافئ النفطي يوميا العام الماضي، قال بروسكو: إن الشركة ستستثمر نحو 3.5 مليار دولار على مدى أربعة أعوام في أنشطة تشمل استكشاف وإدارة الحقول الحالية، متجاهلا المخاوف بشأن وجود مشكلات في إنتاج حقل ظهر.

وقال: «أداء الحقل يتماشى مع خططنا وأفضل من أداء حقول أكبر في روسيا». وفي الجزائر، ترى إيني أن إنتاجها يزداد من 95 ألف برميل يوميا إلى أكثر من 120 ألف برميل يوميا.

وقال بروسكو: إن صادرات المجموعة من الجزائر إلى إيطاليا من المقرر أن تبلغ نحو 15 مليار متر مكعب، ارتفاعا من 12 مليار متر مكعب العام الماضي، في ظل حجم الطلب.

وتخطط إيني، التي أنتجت 165 ألف برميل من النفط الخام في ليبيا العام الماضي، إلى استثمار ثمانية مليارات دولار في هذا البلد.

وأضاف بروسكو أنه بعد إلغاء حالة القوة القاهرة التي أعلنتها في 2014، ستستأنف إيني أعمال التنقيب قريبا، وقد يتبعها الحفر في غضون أعوام قليلة.

وبالنسبة لمنطقة جنوب الصحراء الكبرى، سلط بروسكو الضوء على مشروع بالين في ساحل العاج، وهو مشروع كبير لإيني لإنشاء أول حقل للغاز والنفط في القارة بأكملها يحقق صافي انبعاثات صفرية.

وأضاف: «بدأ الإنتاج الشهر الماضي، أي بعد أقل من عامين من الاكتشاف، ويسير بشكل جيد للغاية». وإلى جانب الاستكشاف والإنتاج، تستثمر إيني أيضا في تحول الطاقة، مع التركيز على مشاريع مثل مصادر الطاقة المتجددة والزراعة في إفريقيا لإنتاج المواد الأولية الزراعية اللازمة لأعمال الوقود الحيوي الخاصة بها، كما تدرس فتح مصافي وقود حيوي في القارة.

إنتاج روسيا النفطي مرشح لتسجيل هبوط 1.5 % في 2023

الاقتصادية

توقع نيكولاي شولجينوف وزير الطاقة الروسي انخفاض إنتاج النفط الروسي بنسبة 1.5 في المائة، ليصل إلى 527 مليون طن (10.54 مليون برميل يوميا) خلال 2023 من 535 مليونا في 2022، وفقا لـ«رويترز».

وأوقفت روسيا، ثاني أكبر مصدر للنفط بعد السعودية، أو أرجأت نشر بعض البيانات الرئيسة عن الطاقة بما فيها معلومات عن الإنتاج والتصدير منذ بدأت عمليتها العسكرية في أوكرانيا العام الماضي.

ويقول محللون إن نقص في البيانات الرسمية من واحدة من أكبر منتجي النفط في العالم يجعل مراقبة الإمدادات العالمية وتحليل الأسواق أكثر صعوبة.

وتعهدت روسيا علانية بخفض إنتاجها من النفط طواعية بمقدار 500 ألف برميل يوميا أو نحو 5 في المائة من إنتاجها منذ مارس في مسعى لضبط أسواق النفط.

علاوة على ذلك قالت روسيا إنها ستخفض صادرات النفط 300 ألف برميل يوميا حتى نهاية العام، بينما تخفض السعودية الرائدة في إنتاج النفط إنتاجها طواعية أيضا بمليون برميل يوميا حتى نهاية ديسمبر.

وفي تصريحات صحافية، أوضح شولجينوف في إجابة عما إذا كانت روسيا راضية عن إنتاجها «علينا أن نراعي أننا نعمل مع دول أخرى تعمل على إحداث توازن في سوق الطاقة».

وأكد أنه في الوقت نفسه يحتاج النفط كل من المنتج والمشتري، لذا فهذا قرار تم بالاتفاق ونحن سعداء به». وأضاف وزير الطاقة الروسي أن من المتوقع أن ينخفض إنتاج الغاز الطبيعي إلى 642 مليار متر مكعب في 2023 من 672 مليار متر مكعب في 2022.

رسوم عقابية تلوح في الأفق .. أوروبا تحقق في دعم الصين للسيارات الكهربائية الاقتصادية

أعلنت أورسولا فون دير لاين رئيسة المفوضية الأوروبية فتح تحقيق بشأن مواجهة دعم السيارات الكهربائية القادمة من الصين، ما يشير إلى أن رسوما عقابية تلوح في الأفق ضد بكين.

وقالت أمام نواب الاتحاد الأوروبي في ستراسبورج في فرنسا: إن الأسواق العالمية ممتلئة بالسيارات الكهربائية الصينية الرخيصة.

وأضافت أنه يتم الإبقاء بصورة مصطنعة على أسعارها من خلال الدعم الحكومي الكبير، ما يؤدي إلى تشوه السوق في الاتحاد الأوروبي.

وأوضحت أنه مع ذلك لن يتهاون الاتحاد الأوروبي في تشوه السوق داخل الكتلة الأوروبية أو خارجها، مشيرة إلى أن أوروبا منفتحة على المنافسة، وليس على سباق إلى القاع.

ومن شأن التحقيق لمواجهة الدعم أن يؤدي إلى فرض رسوم عقابية على الواردات للاتحاد الأوروبي، وفقا لما أوردته «الألمانية».

ويشار إلى أنه يتم بذل جهود مختلفة في عدة قطاعات اقتصادية في الاتحاد الأوروبي للحد من اعتماد الكتلة الأوروبية على واردات من دول مثل الصين أو روسيا وحماية الشركات المحلية.

وفي ظل الصراع العالمي من أجل قطاعات تكنولوجية نظيفة ومربحة، دعت فون دير لاين في السابق إلى مزيد من الاستقلال عن الواردات الصينية وإنتاج مزيد من التكنولوجيا التي تحد من الانبعاثات في الكتلة.

وكانت المفوضية الأوروبية قد تقدمت في مارس الماضي بمقترح لإقرار قانون بشأن توفير المواد الخام اللازمة من أجل التكنولوجيات النظيفة، وتشمل المواد اللازمة للبطاريات القوية.

وتهدف مسودة القانون، التي ما زال يجب أن تحصل على موافقة عواصم الدول الأوروبية والبرلمان الأوروبي، إلى ضمان عدم استمرار اعتماد الكتلة الأوروبية على واردات المواد الخام من دول منفردة من بينها الصين، ولكن عليها تنويع جهات الإمداد.

وأكدت فون دير لاين أن الاتحاد الأوروبي في حاجة لتحسين أمنه الاقتصادي، مضيفة «في الوقت نفسه من المهم الإبقاء على خطوط الاتصال والحوار مع الصين».

وارتفعت صادرات الصين من مركبات الطاقة الجديدة بنسبة 110 في المائة على أساس سنوي في ثمانية أشهر من 2023 في ظل التوسع السريع لذلك القطاع، حسبما أظهرت بيانات من الرابطة الصينية لمصنعي السيارات.

وكشفت البيانات أنه تم تصدير ما إجماليه 727 ألفا من مركبات الطاقة الجديدة خلال تلك الفترة. وأشارت بيانات الرابطة إلى ارتفاع صادرات المركبات الكهربائية النقية بنسبة 120 في المائة مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي لتصل إلى 665 ألف وحدة، فيما قفزت صادرات المركبات الكهربائية الهجينة بنسبة 73.5 في المائة لتسجل 62 ألف وحدة.

وبلغ إجمالي صادرات الصين من السيارات 2.94 مليون وحدة في الأشهر الثمانية الأولى من العام الحالي بزيادة 61.9 في المائة على أساس سنوي. وارتفعت صادرات مركبات الركاب والمركبات التجارية بنسبتي 69.8 و31.1 في المائة على التوالي مقارنة بالعام الماضي.

وفي يونيو أعلنت الصين حزمة إعفاءات ضريبية بقيمة 520 مليار يوان (72.3 مليار دولار) على مدى الأعوام الأربعة المقبلة، بهدف تحفيز مبيعات السيارات الكهربائية وتلك التي تعمل بالطاقة المتجددة، في ظل تراجع الطلب في أكبر سوق للسيارات في العالم.

وتعد هذه الخطوة امتدادا للسياسة الحالية التي بموجبها يتم إعفاء سيارات الطاقة الجديدة، التي تشمل السيارات الكهربائية التي تعمل بالبطاريات بالكامل، والهجينة التي تعمل بالبنزين والكهرباء، ومركبات خلايا الوقود الهيدروجينية، من ضريبة الشراء حتى نهاية 2023.

أسعار النفط فوق 92 دولاراً وتوقعات بتخطيها 100 دولار بنهاية العام

الشرق الأوسط

ارتفعت أسعار النفط خلال تعاملات جلسة الأربعاء، لتصل عند أعلى مستوى في 10 أشهر، فوق 92 دولاراً للبرميل، وسط توقعات بتخطيها 100 دولار بنهاية العام الجاري، إذ طغت توقعات تقليص الإمدادات العالمية على المخاوف من تباطؤ الطلب في بعض الدول مثل الصين.

وبحلول الساعة 15:51 بتوقيت غرينتش، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 0.4 في المائة إلى 92.44 دولار للبرميل، في حين زاد خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 0.55 في المائة إلى 89.34 دولار للبرميل.

كانت العقود الآجلة لخام برنت القياسي قد سجلت نحو 93 دولاراً للبرميل بحلول الساعة 1006 بتوقيت غرينتش، بينما بلغ خام غرب تكساس الوسيط 89.5 دولار.

وارتفع الخامان القياسيان بنحو 2 في المائة في جلسة الثلاثاء، ليغلقا عند أعلى مستوياتهما منذ نوفمبر (تشرين الثاني) 2022.

وقالت إدارة معلومات الطاقة الأميركية، الأربعاء، إن مخزونات النفط الأميركية ارتفعت لأول مرة منذ 5 أسابيع خلال الأسبوع الماضي، بنحو 4 ملايين برميل، لتصل إلى 420.6 مليون برميل، مقارنة مع توقعات المحللين في استطلاع أجرته «رويترز» لتراجع قدره 1.9 مليون برميل. كما زادت مخزونات البنزين والمقطرات.

وقد تمسكت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) بتوقعاتها لنمو قوي في الطلب العالمي على النفط في 2023 و2024، عازية ذلك إلى مؤشرات على أن أداء الاقتصادات الكبرى أفضل من المتوقع على الرغم من عوامل سلبية مثل ارتفاع أسعار الفائدة وارتفاع التضخم. وقال ساتورو يوشيدا، محلل السلع الأولية لدى «راكوتين سكيوريتيز»، وفق «رويترز»: «التوقعات الإيجابية للطلب من (أوبك) وتنبؤات إدارة معلومات الطاقة الأميركية بانخفاض مخزونات النفط العالمية عززت وجهات النظر في السوق بشأن شح الإمدادات في المستقبل». وقالت شركة العمران المتحدة للخدمات البحرية واللوجستية إن 4 موانئ نفطية رئيسية في ليبيا أُعيد فتحها بعد إغلاقها يوم السبت، في أعقاب عاصفة قوية اجتاحت البلاد وأسفرت عن مقتل الآلاف. وأضافت أن موانئ البريقة والسدرة ورأس لانوف بشرق البلاد فتحت مساء الثلاثاء، بينما فتح ميناء الزويتينة صباح الأربعاء.

وقال محللون إنه لولا إعادة فتح الموانئ الليبية لكانت أسعار النفط ستقفز إلى ما يقارب 95 دولاراً للبرميل.

في هذا الإطار، يرى محللون لدى «بنك أوف أميركا غلوبال ريسيرش»، أن إبقاء «أوبك بلس» على تخفيضات الإمدادات الحالية حتى نهاية العام، إضافة إلى المشهد المتفائل بخصوص قوة الطلب في آسيا، ربما يدفعان سعر خام برنت إلى تجاوز 100 دولار للبرميل قبل 2024.

وقال «بنك أوف أميركا» في مذكرة بتاريخ 12 سبتمبر (أيلول)، إن آسيا تقود نمو الطلب العالمي على الطاقة، وتواصل الصين تعزيز احتياطاتها من النفط لمواكبة اعتمادها على الواردات.

في الأثناء، ذكرت صحيفة «إزفستيا» نقلاً عن وزير الطاقة الروسي نيكولاي شولغينوف، الأربعاء، إنه يتوقع انخفاض إنتاج النفط الروسي بنسبة 1.5 في المائة ليصل إلى 527 مليون طن (10.54 مليون برميل يومياً) هذا العام من 535 مليوناً في 2022.

وأوقفت روسيا، ثاني أكبر مُصدّر للنفط بعد السعودية، أو أرجأت نشر بعض البيانات الرئيسية عن الطاقة، بما فيها معلومات عن الإنتاج والتصدير منذ بدأت عمليتها العسكرية في أوكرانيا العام الماضي.

ويقول محللون إن الافتقار إلى بيانات رسمية شفافة من أحد أكبر منتجي النفط في العالم يجعل مراقبة الإمدادات العالمية وتحليل الأسواق أكثر صعوبة.

وتعهدت روسيا علانية بخفض إنتاجها من النفط طواعية بمقدار 500 ألف برميل يومياً أو نحو 5 في المائة من إنتاجها منذ مارس (آذار)، في مسعى لضبط أسواق النفط.

علاوة على ذلك، قالت روسيا إنها ستخفض صادرات النفط 300 ألف برميل يومياً حتى نهاية العام، بينما تخفض السعودية الرائدة في إنتاج النفط إنتاجها طواعية أيضاً بمليون برميل يومياً حتى نهاية ديسمبر (كانون الأول).

وأوضح شولغينوف للصحيفة في إجابة عما إذا كانت روسيا راضية عن إنتاجها: «علينا أن نراعي أننا نعمل مع دول أخرى تعمل على إحداث توازن (في سوق الطاقة)... في الوقت نفسه يحتاج إليه (النفط) كل من المنتج والمشتري. لذا فهذا قرار تم بالاتفاق ونحن سعداء به».

آثار خطيرة لارتفاع أسعار النفط في الهند.. ما علاقة السعودية وروسيا؟

الطاقة

يحمل ارتفاع أسعار النفط، التي تجاوزت حاجز 92 دولارًا للبرميل، تبعات خطيرة على اقتصاد الهند التي تستورد 85% من احتياجاتها من الخارج.

وواصلت أسعار النفط حصد المكاسب خلال تعاملات اليوم الأربعاء 13 سبتمبر/أيلول 2023، مسجلة أعلى مستوى في 10 أشهر، وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت -تسليم نوفمبر/تشرين الثاني -2023 بنسبة 0.12%، لتصل إلى 92.17 دولارًا للبرميل.

كما زادت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي -تسليم أكتوبر/تشرين الأول -2023 لتصل إلى 89.02 دولارًا للبرميل، وفق ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

وفي هذا الصدد، حللت مؤسسة «كير إيدج» (CareEdge) للتصنيف الائتماني، آثار الضغوط المتزايدة لأسعار النفط العالمية في الهند ثالث أكبر مستورد ومستهلك للنفط في العالم، بسبب خفض السعودية إنتاجها طوعًا وكذلك روسيا.

الهند وارتفاع أسعار النفط

تتوقع مؤسسة كير إيدج، في تقريرها عن آثار ارتفاع أسعار النفط الخام في الاقتصاد الكلي بالهند، أن يواصل البلد الآسيوي استيراد شحنات النفط، نتيجة لارتفاع معدلات النمو في اقتصاد ثالث أكبر مستهلك للنفط في العالم.

كما من المتوقع استمرار الاتجاه الصعودي لواردات الهند من النفط على مدار السنوات المقبلة، رغم أنف تقلبات الأسعار.

وفضلًا عن تلبية احتياجات الاستهلاك المحلي، تحمل واردات النفط تأثيرًا ضخمًا في القدرات الضخمة لمصافي التكرير التي تتجاوز 250 مليون طن سنويًا، وهو ما يؤهل الهند لتصبح مصدرًا صافيًا للمشتقات النفطية.

وعزا التقرير ارتفاع أسعار النفط الخام إلى عدد من العوامل الجيوسياسية، وعلى رأسها إعلان المملكة العربية السعودية تمديد الخفض الطوعي للإنتاج (مليون برميل يوميًا) حتى نهاية العام الجاري، وأيضًا إعلان روسيا تمديد خفض الصادرات لنهاية 2023.

وأعلنت الرياض في 5 سبتمبر/أيلول الجاري 2023 تمديد الخفض الطوعي لإنتاج النفط، بمقدار مليون برميل يوميًا، لمدة 3 أشهر إضافية حتى نهاية ديسمبر/كانون الأول من العام الجاري 2023، ليبلغ إنتاج السعودية من النفط للأشهر المقبلة (أكتوبر/تشرين الأول، ونوفمبر/تشرين الثاني، وديسمبر/كانون الأول)، نحو 9 ملايين برميل يوميًا.

يأتي ذلك بعدما أقرّت السعودية في يوليو/تموز 2023 خفضًا إضافيًا طوعيًا بمقدار مليون برميل يوميًا، والخفض الطوعي لإنتاج النفط الذي أقرته 9 دول في تحالف أوبك+ في أبريل/نيسان 2023، من بينها المملكة، وبدأ تطبيقه في مايو/أيار 2023.

كما أعلنت روسيا خفض صادراتها بمقدار 300 ألف برميل يوميًا حتى نهاية ديسمبر/كانون الأول 2023، لدعم أسعار خام الأورال.

ويوضح الرسم البياني التالي -أعدته منصة الطاقة المتخصصة- واردات الهند من النفط حتى يوليو/تموز 2023

النفط الروسي إلى الهند
شهدت واردات الهند من النفط الروسي زيادة ملحوظة بدعم من الحسومات المغرية التي أقرتها موسكو لتسويق نفطها بعد عقوبات غربية في أعقاب غزو روسيا لأوكرانيا في فبراير/شباط 2022.

وبرزت الهند بوصفها أكبر مشترٍ للنفط الروسي خلال العام الماضي (2022)، وتضاعف حجم وارداتها بمقدار 22 مرة، وفتحت الحسومات على أسعار النفط شهية نيودلهي للشراء، رغم أنه كان أقلّ جاذبية قبل الغزو.

ومؤخرًا، تراجعت واردات الهند من النفط الروسي، بسبب تراجع حجم الحسومات مقارنة بالأسعار العالمية.

وكانت مجموعة الـ7 الصناعية قد فرضت سقف أسعار على صادرات النفط الروسي في نهاية العام الماضي (2022)، ضمن حزمة عقوبات لتجفيف منابع حرب موسكو على أوكرانيا التي بدأت في فبراير/شباط 2022 المنصرم.

ورغم عدم التزام الهند بالسقف السعري بغية تحقيق مكاسب من فروقات الأسعار، فإن نطاق تلك الحسومات قد انكمش مقارنة بسابق عهدها.

وانخفض الفارق بين سعر خام برنت وخام الأورال الروسي إلى 14 دولارًا للبرميل في سبتمبر/أيلول 2023، مقارنة بـ28 دولارًا في يناير/كانون الثاني 2023.

وتجاوز سعر خام الأورال حاجز 75 دولارًا للبرميل، فوق مستويات السقف السعري الذي أقره الغرب.

ومع ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة الحسومات، تراجعت حصة روسيا في واردات الهند النفطية إلى 34% في أغسطس/آب 2023 مقارنة بنسبة 43% في أبريل/نيسان 2023.

ويوضح الرسم البياني أدناه -من إعداد منصة الطاقة المتخصصة- وجود الهند على قائمة أبرز مستوردي النفط الروسي بعد العقوبات الغربية

توقعات سوق النفط 2023

تتوقع مؤسسة «كير إيدج» للتصنيف الائتماني، أن يتراجع الطلب على النفط عالميًا في ضوء تراجع المعروض والتباطؤ الاقتصادي في الصين وضعف إنفاق المستهلكين بعد جائحة كورونا.

ورغم الارتفاع الحالي في الأسعار، استشهد التقرير بأحداث سابقة ارتفع فيها سعر النفط فوق 90 دولارًا للبرميل، قائلًا إنها لن تدوم لأوقات طويلة ما لم تحدث اضطرابات ضخمة بالسوق.

ومن المحتمل -بحسب التقرير- أن تؤدي تخفيضات الإنتاج بين دول في منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) إلى إحداث حالة من انعدام التوازن بين العرض والطلب خلال الربع الـ3 والـ4 من العام 2023.

وبدءًا من عام 2024 المقبل، من المتوقع أن يعوض تباطؤ الاستهلاك الفجوة بين العرض والطلب، وهو ما سيؤدي إلى زيادة المخزون وتراجع محتمل للضغوط المؤدية لارتفاع أسعار النفط الخام.

آثار تقلبات سوق النفط في الهند

تحمل أسعار النفط عواقب ضخمة على اقتصاد الهند، بسبب اعتماده شبه الكلي على الواردات من الخارج.

ولذلك، يتوقع التقرير أن يؤدي ارتفاع أسعار الخام العالمية إلى زيادة الضغوط التضخمية بالداخل، لكن الحكومة وشركات تسويق النفط ربما تمتص بعض الصدمات لتخفيف الآثار في أسعار الوقود بالتجزئة.

كما من المتوقع أن تحمل الزيادة في الأسعار عواقب محتملة على عجز الحساب الجاري، متوقعًا زيادة بنحو 20 نقطة أساس إذا ظلت أسعار النفط مرتفعة.

في المقابل، يقول التقرير إن مخاطر الانزلاق محدودة، لأن شركات تسويق النفط ستتحمل العبء الأكبر لزيادة الأسعار العالمية.

ويُقصد بالانزلاق هنا الفرق بين السعر المتوقع والسعر الحقيقي لمعاملات النفط.

في مواجهة ذلك، ينصح التقرير الحكومة بالرصد الدقيق واتخاذ إجراءات مالية، من شأنها المساعدة في التخفيف من الآثار المحتملة.

كما توقع أن تُسهم مرونة الاقتصاد الهندي بالإضافة إلى تدخل الحكومة في مواجهة تقلبات أسعار النفط.

شكراً